

بيان لرئيس الحكومة الفلسطينية، محمد اشتية، يرحب فيه بإصدار المفوضة السامية
لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة قائمة بالشركات العاملة في المستوطنات
الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويؤكد القيام بملاحقة
هذه الشركات قانونياً*

رام الله، ٢٠٢٠/٢/١٢

رحب رئيس الوزراء محمد اشتية، مساء اليوم الأربعاء، بإصدار المفوضة السامية لحقوق الإنسان قائمة الشركات العاملة في المستوطنات المقامة على أراضي فلسطين، تنفيذاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ذي الصلة.

وقال اشتية: "نشر سجل داعمي الاستيطان والمستثمرين فيه، خطوة باتجاه فضح الاستيطان وتعرية محاولات شرعنته، وتطبيق القرارات الدولية الراضة له لا سيما قرار محكمة العدل الدولية القاضي بعدم شرعية المستوطنات المقامة على أراضي الضفة الغربية والقدس والجولان، وبضرورة اتخاذ موقف منها".

وطالب اشتية الشركات بإغلاق مقارها وفروعها في المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية والتي تخالف بوجودها القوانين الدولية والقرارات الأممية، على الفور.

وقال رئيس الوزراء: "سنلاحق الشركات التي ورد ذكرها في التقرير قانونياً عبر المؤسسات القانونية الدولية وعبر المحاكم في بلادها على مشاركتها بانتهاك حقوق الإنسان، وسنطالب بتعويضات بدل استخدامها أراضينا المحتلة بغير وجه حق، وعلى ممارستها نشاطاً اقتصادياً في أراضينا بدون الخضوع للقوانين الفلسطينية والالتزام بالضرائب".

وأضاف اشتية: "إن الحكومة الفلسطينية مستعدة لدراسة إمكانية نقل مصانع ومقار هذه الشركات إلى المدن والقرى الفلسطينية، إن رغبت إداراتها بتصويب أوضاعها".

* المصدر: وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>